مستقبل الصادرات المصرية في ضوء النظام التجاري الدولي

أ.د موسى عبد العظيم أحمد [1]

مقدمـــة :

لقد تعرض النظام التجاري الدولي إلى مجموعة من المتغيرات بعد الحـــرب العالميـــة الثانية ، أملا في تحقيق أكبر قدر من التعاون بين الدول وفقا للأسس المتعـــارف عليـــها فـــي التجارة الخارجية ، حيث إن ازدياد هذه التجارة تعنى الاستفادة من العائد المحقق منها ، كمـــا أن زيادة القيود الجمركية وغير الجمركية لها تأثيرها السلبي على النمو الاقتصادي لهذه الـــدول ومستوى الرفاهية التى تسعى إلى زيادته وتدعيمه .

لقد استقر الرأى في جولة أوروجواي الأخيرة على أهمية وضرورة إلغاء كافة القيـــود والعقبات التى تقف حجر عثرة أمام وضع نظام تجاري جديد يقوم علـــى الشـــفافية ويتصـــدى لكافة العقبات وبما لا يسمح باستمرار التأجيل للمشكلات التى تعترض هذه التجـــارة ، والتـــى بمرور الزمن يزداد حدة الخلاف حول كيفية حلها .

وعلى الرغم من أن دور الدول النامية كان هامشيا في تكوين هذا النظام الجديـــد ، إلا أنه أعطيت لها العديد من الاستثناءات الزمنية في التطبيق حتى تؤهل نفسها لكي تتمشـــى مـــع هذا النظام وما يفرضه عليها من التزامات .

لقد أتاح النظام التجاري الدولي مجموعة من الامتيازات التى تسمح لصادرات الـــدول النامية بالنفاذ إلى اسواق الدول المتقدمة مما يتيح لها التقدم نحو التنميـــة الاقتصاديـــة ، فمـــن المعروف أن التصدير هو المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية ، كما أن الميزة التنافسية للسلع الوطنية في إطار فهم متطلبات السوق العالمية هي المحرك الأساسي للتصدير .

مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات الآتية :ـــ

١ـــ هل النظام التجاري الدولي يسمح بنمو الصادرات المصرية ؟!

---

(١) رئيس بحوث متفرغ بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي

٢ــ إذا كان النظام التجاري الدولي يشجع نمو صادرات الدول النامية فهل استطاعت مصر أن تنمي صادراتها ؟!

٣ــ إذا لم تستطيع مصر تنمية صادراتها في ظل النظام التجاري الدولي الجديد فما هي العقبات التى تواجه الصادرات المصرية ؟!

٤ــ إذا كانت هناك عقبات تواجه الصادرات المصرية فما هي وسائل التغلب على تلك العقبات؟!

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى : ــ

١ــ إلقاء الضوء على النظام التجاري الدولي

٢ــ التعرف على تطور الصادرات المصرية في ظل تحرير التجارة العالمية

٣ــ الوقوف على العقبات التى تواجه الصادرات المصرية

٤ــ التركيز على مستقبل الصادرات المصرية في ظل التغلب على العقبات التى تواجهها .

النظام التجاري الدولي

ينظم شئون النظام التجاري الدولي أحكام وآليات الاتفاق العام لتعريفات التجارة General Agreement on Tariffs and Trade ويرمز لها اختصاراً بحروف GATT ولقد تم التوقيع على هذا الاتفاق من قبل ٢٣ دولة في ٣٠ اكتوبر ١٩٤٧ على أن يبدأ سريانه في أول يناير ١٩٤٨ ، وبقيت التنظيمات التجارية الدولية المشرفة على حرية التجارة العالمية تعانى من قصور شديد إلى أن تفجرت هذه القضية من جديد في رحاب المفاوضات التجارية متعددة الأطراف التى دارت رحاها في رحاب دورة أوروجواي (١٩٨٦ــ١٩٩٣) ، وهو اتفاق منظمة التجارة الدولية World Trade Organization الذي تم الاعلان عن التوصل إليه في ١٩٩٣/٢/١٥ ، ووقعت عليه ١١٧ دولة في ١٩٩٤/٤/١٥ بمدينة مراكش المغربية لتدخل حيز التنفيذ في أول يناير ١٩٩٥ .

وقد أسفرت دورة أوروجواي عن ٢٢ اتفاقية دولية بما فيها الجات بالإضافة إلى سبع تفاهمات ، وقد جاءت كل هذه الاتفاقيات والتفاهمات في صورة ملاحق للاتفاقية المنشئة

لمنظمة التجارة العالمية المعروفة باتفاقية مراكش ، ويرجع وضعها في هذه الصورة إلى الأخذ بمبدأ الارتباط صفقة واحدة ومعناه أنه ليس للدولة الموقعة على اتفاقية مراكش أو التي تنضم فيما بعد إلى منظمة التجارة العالمية أن تختار من هذه الاتفاقيات ما يناسبها وترفض ما لا يناسبها فهي ترتبط بها جميعا صفقة واحدة ، وإلا فهي لا تستطيع أن تكون عضوا في منظمة التجارة العالمية . [1]

وتقوم منظمة التجارة العالمية على المبادئ الثلاثة التالية : ـ

١ـ عدم التمييز بين الدول المختلفة في التجارة الدولية بحيث يتساوى الجميع في الدخول إلى الأسواق ، وإذا كانت ثمة تمييز فهو لمصلحة الدول النامية .

٢ـ تحقيق القيود المفروضة على تدفق السلع والخدمات في التجارة الدولية .

٣ـ وضع قواعد السلوك والانضباط في العلاقات التجارية الدولية وفرض جزاءات على من يخرج على تلك القواعد .

والسؤال الذي يطرح نفسه على بساط البحث . هل النظام التجاري الدولي الجديد يسمح بنمو صادرات الدول النامية بصفة عامة والصادرات المصرية بصفة خاصة ؟!

ولقد أجاب الأستاذ الدكتور/ النجار على هذا السؤال بقوله أنه لا تخلو اتفاقية واحدة من اتفاقيات دورة أوروجواي من استثناءات لمصلحة البلاد النامية والبلاد الأقل نموا يتضح ذلك فيما يلي : ـ

١ـ إن اتفاقية التجارة العالمية تفرق بين نوعين من القيود التى تفرض على التجارة الدولية : الضرائب الجمركية من ناحية والقيود الكمية وغير التعريفية من ناحية أخرى ، فالقيود الكمية وغير التعريفية محظورة بحكم المادة "١١" من اتفاقية الجات ، أما الضرائب الجمركية فليس هناك التزام على الدول الأعضاء لإلغائها أو تخفيفها ، ومعنى ذلك أن البلاد النامية حرة في أن تفرض ضريبة جمركية على الواردات التى لا تخضع لضريبة ولها أن ترفع الضريبة الجمركية إلى أي مستوى تشاء ولأي غرض تشاء سواء كان ذلك لحماية صناعتها الوطنية أو لتوفير إيراد للخزانة العامة أو لعلاج عجز في ميزان المدفوعات .

---

(١) د. سامي هفيفي حاتم : "النظام التجاري الدولي في إطار الجات ١٩٤٨ـ١٩٩٤" ، جامعة حلوان ، مركز البحوث ودراسات التنمية التكنولوجية ، الندوة القومية الثانية ، الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، ٢٢ـ٢٤ مارس ١٩٩٩م .

والقيد الوحيد الذي يرد على حرية البلاد النامية في استخدام سلاح الضريبة الجمركية لأي غرض هو ما يسمى بالربط Binding ومعنى الربط هو أن تلتزم الدولة المعنية بالا ترفع الضريبة الجمركية على سلعة معينة عن الحد المعين الذي التزمت به أمام سائر الدول ، وهي مسألة متروكة لمحض اختيار الدولة ، فالدولة المعنية تقبل مختارة ربط ضريبة جمركية معينة عند حد معين إذا رأت أن ذلك في مصلحتها ، وتتمثل المصلحة في حصولها على تنازلات مماثلة من الدول التى تتاجر معها .

إن عملية الربط تتم في إطار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف التى تعقد بين الحين والآخر في إطار منظمة التجارة العالمية من أجل التخفيض المتبادل للضرائب الجمركية ، وأن الربط لا يقف أثره عند الدول التى قامت بالمفاوضات في المقام الأول وإنما يمتد إلى سائر الأعضاء التى تستفيد من التخفيض الذى تم الاتفاق عليه ، وهذا تطبيق لمبدأ أولى الدول بالمراعاة . وإذا رغبت الدولة في إلغاء الربط أو إلى رفع الضريبة إلى ما يجاوز الربط عليها أن تعيد المفاوضات مع الدول التى اتفقت معها على الربط في المقام الأول ومع الدول ذات المصلحة الجوهرية في السلعة محل الربط .

٢ــ إن الدول الصناعية هي التى كانت تشترك بصورة فعالة في المفاوضات بهدف تخفيض الضرائب الجمركية في أسواق بعضها البعض ، أما البلاد النامية فلم تكن مستعدة لتخفيض ضرائبها الجمركية نظرا إلى حاجتها إلى مثل تلك القيود في حماية صناعتها الوطنية أو توفير إيراد للخزانة العامة أو ضغط الواردات لمعالجة عجز في ميزان المدفوعات ، وتستفيد الدول النامية من تخفيض الضرائب الجمركية بين الدول الصناعية تطبيقا لمبدأ أولى الدول بالمراعاة ، حيث يمتد أي تخفيض وربط لضريبة جمركية إلى كل الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ، وترتب على هذا الوضع أن الضريبة الجمركية في البلاد الغربية الصناعية لم تعد عقبة يعتد بها في وجه صادرات البلاد النامية ، حيث أن النسبة الساحقة من هذه الضرائب مربوطة عند حد بالغ الانخفاض ، أما الضرائب الجمركية التى تفرضها البلاد النامية على وارداتها فما زالت تتجاوز بدرجة كبيرة متوسطها في البلاد الصناعية .

٣ــ تحريم القيود الكمية أو غير التعريفية على الدول الأعضاء إلا أن المادى "١٨" من اتفاقية التجارة الدولية وضعت استثناءا بالنسبة إلى الدول النامية ، وذلك من ناحيتين : الأولى حق الدول النامية في الإلتجاء إلى القيود الكمية لحماية ميزان المدفوعات ، والناحية الثانية

الاعتراف بحق الدول النامية فى الالتجاء إلى القيود الكمية لحماية الصناعة الوطنية ، طالما أن تلك الصناعة تعتبر ضرورية من وجهة نظر التنمية .

مما سبق يتضح خطأ الرأى القائل أن الجات الجديدة ترغم الدول النامية على فتح أسواقها أمام منافسة غير متكافأة مع صناعات البلاد المتقدمة ، ذلك لأن عضويتها في منظمة التجارة العالمية لا تحرمها من استخدام الضريبة الجمركية لأي غرض تشاء ولا تحرمها من القيود الكمية وغير التعريفية لحماية ميزان المدفوعات أو دفع عملية التصنيع من أجل التنمية

٤ــ إن النظام التجاري العالمي لا يمنع البلاد النامية من حماية اقتصادها القومي من المنافسة غير العادلة في صورة إغراق أو دعم غير مشروع ولا يمنعها من حماية اقتصادها القومي من المنافسة الضارة ولو لم تكن غير عادلة .

٥ــ إن النظام التجاري الدولي يقر مبدأ عدم التمييز non-discrimination ولهذا المبدأ وجهان : **الوجه الأول يتمثل في عدم التمييز بين البلاد الأجنبية المتجرة** ، بمعنى أن يكون نفاذ البلاد النامية إلى أسواق التصدير على قدم المساواة مع البلاد الأخرى المصدرة للسوق نفسها ، ويعرف ذلك بشرط أولى الدول بالرعاية ، وهو مبدأ المساواة بين الدول في المعاملات التجارية سواء كانت المساواة في الضرائب الجمركية أو أية ميزة أو امتياز أو تسهيل أو حصانة أو رسوم أو أي أعباء أخرى تفرض على السلعة المستوردة ، ولا يشترط لسريان هذا المبدأ أن تكون الضريبة مسجلة في الجدول الوطني للتنازلات .

وهناك استثناءان من هذا المبدأ : الأول يتعلق بنظام الأفضليات الجمركية لمصلحة البلاد النامية ، والثاني يتعلق بالتمييز من دولة لمصلحة دولة أخرى عضو في اتحاد جمركي أو منطقة للتجارة الحرة ، ذلك أن أي تكتل إقليمي بين عدد من الدول ينطوي في كل الحالات تقريبا على تخفيض أو إلغاء للحواجز الجمركية وغير الجمركية فيما بين الدول الأعضاء في التكتل . وقد أجازت المادة "٢٤" من الجات الخروج على مبدأ المساواة بين الدول في المعاملات التجارية إذا اتخذ التكتل الاقتصادي صورة اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة .

بشروط معينـــة هـــي :

أ ــ أن ينصب إلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية على النسبة العظمى من التجارة البينية .

ب ــ ألا يترتب على الاتحاد الجمركي أو المنطقة الحرة أن تصبح الحواجز الجمركية وغـــير الجمركية المطبقة على الدول الأخرى غير الأعضاء في التكتل الإقليمي أكثر ارتفاعـاً أو أشد تقييداً مما كانت عليه قبل إنشاء الاتحاد الجمركي أو المنطقة الحرة .

وقد قامت مشروعات التكامل الاقتصادى ابتداء بالسوق الأوربية إلى السوق العربيـــة المشتركة إلى مشروعات التكامل الاقتصادى الأخرى في إفريقيا وأمريكا اللاتينية على أســـاس المـــادة "٢٤" مـــن اتفاقية التجارة الدولية التى تسمح بالخروج على شـــرط الـــدول الأولـــى بالرعاية ، وهـــذا عن الوجه الأول عن وجود مبدأ عدم التمييز وهـــو شـــرط أولـــى الـــدول بالرعـــاية .

أما الوجه الثاني وهو مبدأ المعاملة الوطنيـــة National Treatment المنصـــوص عليه في المادة الثالثة من اتفاقية الجات فإنه يقتضى المساواة في المعاملة بين السلعة الوطنيـــة والسلعة الأجنبية المماثلة فيما يتعلق بالضرائب الداخليـــة والقوانيـــن واللوائـــح والإجـــراءات الداخلية .

٦ــ تساعد اتفاقية التجارة الدولية على توسيع مجال التصدير أمام البلاد النامية ، حيث أسفرت دورات المفاوضات التجارية عن تخفيضات كبيرة بين الدول الصناعية بدافـــع المصلحـــة المتبادلة ، وترتب على ذلك تحرير أسواق البلاد المتقدمة أمام صادرات الـــدول الناميـــة خصوصاً فيما يتعلق بالضرائب الجمركية ، حيث خفضت إلى ما دون ١٠% في المتوسـط بعد دورة أوروجواي ، وكذلك زادت نسبة الضرائب المربوطـــة زيـــادة كبـــيرة ، حيـــث وصلت نسبة الربط ما يجاوز ٩٠% من التعريفة الجمركية في البلاد المتقدمة .

٧ــ تحويل كل القيود الكمية وغير التعريفية في قطاع الزراعة إلى قيود تعـــريفية أي تحويـــل نظام الحصص وما جرى مجراها إلى ما يعادلها من ضرائب جمركية ، وهذا ما يعـــرف بعملية التعرفة Tariffication التى تؤدي إلى تحسين ظروف النفاذ إلى أســـواق البـــلاد الصناعية ، وقد خضعت الضريبة الجمركية التى نتجت عن عملية التعرفة إلى تخفيـــض بمقدار ٣٦% ينفذ على ست سنوات بالنسبة للبلاد الصناعية وعشر سنوات بالنسبة للبـــلاد النامية ، وتم تخفيض دعم الصادرات بالنسبة السابقة ذاتها ، وكذلك تخفيض الدعم للإنتـــاج

الزراعي بنسبة ٢٠% في حالة الدول المتقدمة ، ونسبة ١٣,٣% في حالة الدول النامية ، مع إعفاء بعض أنواع الدعم من التخفيض مثل البحوث والتطوير والإرشاد الزراعي ومقاومة الأمراض والآفات الزراعية .

وقد نجحت البلاد النامية المستوردة لسلع زراعية أن تحصل على قرار وزاري من الدول المشاركة في دورة أوروجواي بتشكيل لجنة خاصة تقوم بالمراجعة الدورية لمستوى المعونات الغذائية بهدف ضمان استمرارها على مستواها السابق نفسه مع زيادة حصة البلاد النامية والبلاد الأقل نمواً من هذه المعونات ، بالإضافة إلى العمل على زيادة المساعدات الفنية والمالية للبلاد المستوردة لمواد غذائية لدفع مستوى الإنتاجية الزراعية وتفادي الآثار السلبية التى قد تترتب على تنفيذ برنامج الإصلاح في القطاع الزراعي .

٨ـ بالنسبة لقطاع المنسوجات والملابس وهو يمثل العصب الأساسي لعملية التصنيع في البلاد النامية وأهم سلعة مصنوعة في سلة صادراتها ، وتم عمل اتفاقية ترتيب الألياف المتعددة في عام ١٩٧٤ وتقوم الاتفاقية على أساس تطبيق نظام الحصص على التجارة الدولية في المنسوجات والملابس بحيث لا تستطيع الدول المصدرة ومعظمها من البلاد النامية أن تزيد صادراتها عن الحصة المقررة لها ، وقد نجحت البلاد النامية في دورة أوروجواي أن تقنع البلاد الصناعية بإلغاء الاتفاقية في مقابل أن تغطي قواعد اتفاقية التجارة الدولية لقطاع الخدمات على الرغم من ان اتفاقية الجات مقصورة على التجارة الدولية في السلع ، وكانت الموافقة على إنهاء الاتفاقية بصورة تدريجية ، حيث أسفرت دورة أوروجواي على فترة انتقالية مدتها عشر سنوات تبدأ من أول يناير ١٩٩٥ وتنتهي في آخر ديسمبر ٢٠٠٤ بحيث يكون مجموع ما تم تحريره خلال هذه السنوات ٥١ % ويتم تحرير ما تبقى ومقداره ٤٩ % أول يناير ٢٠٠٥ .

ويعتبر هذا تطوراً حيث ظلت البلاد النامية محرومة مدة طويلة من المنافسة على قدم المساواة مع هذه الصناعة في البلاد المتقدمة ، وأصبحت تضع أسواق البلاد الصناعية في متناول البلاد النامية المصدرة للمنسوجات والملابس ، وهذا يتطلب رفع مستوى الكفاءة الانتاجية على أن تصل القدرة التنافسية إلى المستوى المطلوب .

وأخيراً فقد وضع النظام التجاري العالمي تحت تصرف البلاد النامية نظاماً فعالاً لحسم المنازعات التى تنشأ عن تطبيق كل الاتفاقيات المشمولة .

جملة القول أن نظام الجات ومنظمة التجارة العالمية يفتح أمام الدول النامية فرصة واسعة لزيادة صادراتها إلى اسواق الدول الصناعية ، ويفرض على الطرف القوي في العلاقات التجارية أن يلتزم بقواعد الانضباط والسلوك التى لا يستطيع الخروج عليها ، وإذا خرج عليها فإن هناك نظاماً متاحاً لتسوية المنازعات يرغم الطرف القوي على احترام حقوق الطرف الضعيف ، أما الالتزامات التي يفرضها نظام الجات ومنظمة التجارة العالمية على البلاد النامية فإنها لا تمنعها من اتخاذ ما تراه ضرورياً لحماية حقها في التقدم والتنمية . [1]

وقد أصبح تطور الاقتصاد الدولي في ظل اتفاقية التجارة العالمية يتشكل بتفاعل عاملين أساسيين هما : الاتجاه نحو العولمة والاندماج في النظام الاقتصادى الدولي من ناحية ، وحرص الدول على تقليص آثار العولمة الاقتصادية على رفاهية شعوبها من ناحية أخرى ، وتحت وطأة المتطلبات الباهظة التى تفرضها المنافسة في ظل العولمة على القدرات المحددة للدول منفردة تتجه الدول إلى الانتظام في مجموعات أو تكتلات اقتصادية إقليمية عملاقة مثل الاتحاد الأوروبي وتكتل النافتا وتجمع ابيك ورابطة الأسيان والكوميسا وغيرها على أساس المادة "٢٤" من اتفاقية التجارة الدولية التى تسمح بالخروج على شرط الدول الأولى بالرعاية .

والسؤال الذي يطرح نفسه على بساط البحث هو كيف تنجح مصر في منافسة تلك الشركات المتعددة الجنسيات ؟!

إن العولمة تفترض أن الشعوب تعيش في سلوك واحد ، بينما سلوكيات كل مجتمع تختلف عن سلوكيات المجتمع الآخر فأذواق وسلوكيات المجتمع المصري تختلف عن سلوكيات وأذواق المجتمع الإنجليزي ، فعلى سبيل المثال تغلبت شركات هندية على شركة هولندا المتعددة الجنسيات للموتوسيكلات لأن الشركات المحلية تعرف متطلبات السوق المحلي لذلك لا يمكن أن يقال إن هناك غزواً من الشمال للجنوب ، حيث أن تلك الشركات ، تعمل في ظل اتفاقية التجارة الدولية التى لا تخلو اتفاقية واحدة من اتفاقيات دورة أوروجواي من استثناءات لمصلحة البلاد النامية والبلاد الأقل نمواً .

ولكن ما يجب أن نأخذه فى الاعتبار أن العولمة ساهمت في سرعة التغيير خلال العقدين الأخيرين ، فقد ظهرت السفن العملاقة التى تزيد حمولتها عن ٦٠٠ ألف طن للسفينة

---

(١) أ.د سعيد النجار : "بحث تمهيدي ، الحقوق الأساسية للدول النامية بين الجات ومنظمة التجارة العالمية" المؤتمر القومي الأول ، مصر وتحديات القرن القادم خلال الفترة ١٠ــ١٢ مايو ١٩٩٩ ، مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية ، جامعة حلوان .

الواحدة بعد أن كانت حمولة السفينة ٦٠ ألف طن ، ومعنى ذلك أن أول رسالة لنا أن العالم لم ينتظرنا إذا تقاعسنا وأن علينا أن نلاحق سرعة التغيير لأن ركاب المحطة لا ينتظرونا في المحطة التالية .

وللعولمة إيجابيات من أهمها أنها سوف تفتح لمصر الأسواق الخارجية وأفاق المعرفة والخبرة التكنولوجية وتسهل نقل الخبرات والاستثمارات ، كما أن لها آثار سلبية على الاقتصاد المصري هي : ـ

أ ـ عدم القدرة على المنافسة نتيجة لسوء استخدام الموارد لأن هناك حماية لبعض الصناعات الفاشلة ، فعلى سبيل المثال كان عند مصر ميزة نسبية في صناعة الغزل والنسيج وفقدت تلك الميزة نتيجة الحماية الطويلة ، وسيستمر هذا الأثر لحين إعادة تخصيص وتوزيع الموارد .

ب ـ إغراق الأسواق الداخلية بالسلع الخارجية مع أن الإغراق محرم دولياً .

ولمواجهة الآثار السلبية للعولمة يجب إيجاد كيانات قادرة على المنافسة في مصر ذات هيكل تنظيمي قومي ومؤسسات كبرى بزيادة حجم ونشاطات الكيانات الحالية والدخول في مشاركات مع الشركات العالمية الكبرى ، وتشجيع اندماج الشركات المحلية لتمثل شريكاً قوياً للشريك الأجنبي يضطره لقبول المشاركة ونقل المعارف والتكنولوجيا المتقدمة .

وللتكتل الإقليمي مزايا تنحصر في التمتع بوفورات الحجم الكبير والتخصص الانتاجي الذى يستند إلى المزايا النسبية التى تتمتع بها الدول الأعضاء مما يعزز القدرة التنافسية لمنتجات هذه الدول ، ويسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي .

وقد أجازت المادة "٢٤" من اتفاقية التجارة العالمية الخروج عن مبدأ المساواة بين الدول في المعاملات التجارية إذا اتخذ التكتل الاقتصادي صورة اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة . ووفقاً لهذه المادة تتجه السياسة المصرية للانضمام إلى التكتلات الاقتصادية مع دولة واحدة بإبرام اتفاقية شراكة أو مجموعة من الدول كمجموعة ألـ ٧٧ ومجموعة الـ ١٥ ومنظمة الكوميسا ، ونظراً لأن منظمة الكوميسا قد خطت خطوات كبيرة في سبيل تحقيق حرية التجارة وفتح الأسواق بين دول الإقليم ، فإنه يمكن تناولها بإيجاز :

وتعتبر الفلسفة العامة التى تحكم اتفاقيات الشراكة بصفة عامة هي فلسفة قائمة على الاقتصاد الحر وآليات السوق ودوراً متزايداً للقطاع الخاص ، وتقوم هذه الاتفاقيات بخلق فرص تجارية يجب اقتناصها خاصة فيما يتعلق بتحرير التجارة والدعم المالي والفني ، وفيما

يتعلق باتفاقيات الشراكة التى تبرمها مصر مع الدول الأخرى فإنه من المتوقع أن تؤدى هذه الاتفاقيات إلى زيادة انفتاح الاقتصاد المصري وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وارتفاع معدل النمو الاقتصادي ، وذلك في ضوء برامج الخصخصة والإصلاح الاقتصادي والهيكلي التى تطبقها مصر .

وتقوم مصر بإبرام اتفاقات مع بعض الدول لإنشاء مناطق التجارة الحرة تلغي فيها الرسوم الجمركية ، وذلك بهدف زيارة الصادرات إلى تلك الدول ، حيث تتجه مصر إلي عقد إتفاقيات ثنائية بينها وبين كل من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ودول شرق أوروبا وبعض البلاد العربية ، فقد تم عقد اتفاقيات شراكة بين مصر وكل من لبنان وتونس والمغرب والأردن وجاري التفاوض مع السعودية وليبيا والكويت واليمن فالسوق العربية واعدة بالنسبة للصادرات المصرية .

والمشاكل الرئيسية التى تعترض الصادرات المصرية لإفريقيا تنحصر فيما يلي : ــ

١ــ ضعف القدرات الشرائية لغالبية الشعوب الإفريقية نتيجة لتدني مستويات المعيشة وانخفاض مستوى دخل الفرد ، حيث يتراوح نصيب الفرد من الناتج القومي إلي ما يزيد عن ١٠٠٠ دولار في مصر وبعض الجزر الساحلية الصغيرة إلى نسبة تقل عن ٣٠٠ دولار في أغلبية دول التجمع ، وبالتالي فإن ٧٠ % من سكان دول الكوميسا يعيشون تحت خط الفقر .

٢ــ عدم الاستقرار الذي يشوب بعض هذه الدول نتيجة الحروب الأهلية والمشاكل الحدودية ، وانتشار الأمراض وفي مقدمتها السل والإيدز .

٣ــ التوجهات التقليدية لرجال الأعمال المصريين الذين اعتادوا التعامل مع الأسواق الأوربية ولم يلتفوا من قبل للفرص المتاحة في القارة السمراء .

٤ــ عدم توافر خطوط المواصلات بين مصر ودول الكوميسا ذلك أن القارة الأفريقية ما زالت حتى الآن تتصل ببعضها عبر المطارات الأوروبية .

٥ــ رغم أن خطوط ملاحية قد تم إقامتها بالفعل لربط الموانئ المصرية بدول الكوميسا ، فإن المنافسة الأوروبية عن طريق شركات الطيران التى تقدم أسعارا أقل تعد أحد التحديات الكبرى في هذا الإطار .

وقد اتخذت مصر عدة قرارات في يوليو ١٩٩٨ بهدف تنفيذ خطة تنمية الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا هي : ــ

١ــ تخفيض نولون الشحن الجوي إلى كينيا .

٢ــ امتداد شبكة الطيران المصري إلى خمس دول جديدة أعضاء في الكوميسا هي جيبوتي وموريشيوس وسوازيلاند وزيمبابوي والكونغو الديمقراطية .

٣ــ إعفاء رحلات طيران دول الكوميسا من رسم الهبوط والخدمات الملاحية في المطارات المصرية لمدة سنة كنوع من الحوافز لتشجيع حركة الأفراد والسلع بين الدول الأعضاء .

٤ــ إنشاء شركة الجنوب/الجنوب لترويج المنتجات المصرية في دول الكوميسا ، وقد تم بالفعل شراء مساحات من الأراضي في أوغندا وكينيا وجيبوتي كمناطق حرة تصنع بها منتجات مصرية تتضمن منتجات زراعية وصناعية وخدمية .

٥ــ إنشاء الشركة المصرية الإفريقية للدراسات التسويقية والاقتصادية لتعريف المستهلك الإفريقي بالمنتجات المصرية .

وستجني السوق المصرية ثمار دخولها في مجموعة دول الكوميسا من خلال اتجاه مؤسسات دوائر الاستثمار العالمية إلى إقامة مشروعات كبرى في مصر بغرض التصدير لدول الكوميسا في ظل اتساع حجم السوق وقدرتها الاستيعابية بحكم مؤشرات التقدم الاقتصادي ، وأيضاً الموقع الجغرافي وانضمامها إلى عدد من التكتلات الاقتصادية الأخرى بما يتيح لها التمتع بمزايا تفضيلية تفتح شهية المستثمر الأجنبي ، ويمكن لمصر أن تصبح المركز الإقليمي للصناعات الغذائية خلال المرحلة المقبلة لسد احتياجات سوق متسعة هي سوق دول الكوميسا مع زيادة القدرة التنافسية من حيث الجودة والسعر .

تطور الصادرات المصرية

تناقصت الصادرات المصرية من المجموعات السلعية في فترات زمنية معينة وتزايدت في فترات أخرى ، فقد تناقصت قيمتها من ٣٨٨٠ مليون دولار في عام ١٩٩٢ ، ثم ارتفعت إلى ٣٧٢٥ مليون دولار في عام ١٩٩٣ حتى وصلت إلى ٣٣٣٧ مليون دولار ١٩٩٤م ثم ارتفعت إلى ٤٩٥٧ مليون دولار في عام ١٩٩٥ ثم انخفضت إلى ٤٦٠٨ مليون دولار ، ثم إلى ٤٣٤٥ مليون دولار في عام ١٩٩٧ ، وارتفعت قيمتها إلى ٥١٢٨ مليون دولار في عام ١٩٩٨ ، ويقدر معدل الزيادة السنوية بنحو ٦,٧ % خلال الفترة من ١٩٩٢ ــ ١٩٩٨ ، بينما ظلت قيمة الواردات المصرية من المجموعات السلعية تتزايد من ١٠٠٥٤ مليون دولار في

عام ١٩٩٢ إلى ١٦٨٩٩ مليون دولار [1] في عام ١٩٩٨ ويقدر معدل الزيادة السنوية بنحو ٩,٣ % خلال نفس الفترة ، أي أن قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات خلال الفترة من ١٩٩٢ ــ ١٩٩٨ مما أدى إلى زيادة العجز في الميزان التجاري من ٦١٧٤ مليون دولار في عام ١٩٩٢ إلى ١١٧٧١ مليون دولار بمعدل زيادة سنوية تقدر بنحو ١٠,٦% خلال تلك الفترة .

وتمثل قيمة الصادرات البترولية أعلى نسبة من قيمة الصادرات المصرية من المجموعات السلعية ، حيث تمثل قيمتها حوالي ٤٨,٥ % من قيمة الصادرات السلعية خلال الفترة من ١٩٩٢ ــ ١٩٩٨ ، يليها الصادرات المصرية للغزل والنسيج التي تمثل قيمتها حوالي ١٥ % من قيمة الصادرات السلعية خلال نفس الفترة ، ثم الصادرات المصرية من السلع الزراعية التى تمثل قيمتها نحو ٧,١ % من قيمة الصادرات السلعية ، كما تمثل الصادرات المصرية من السلع الصناعية نحو ١٣,٨ % من قيمة الصادرات السلعية ، بينما تمثل الصادرات من السلع المتنوعة والأخرى حوالي ١٢,٦ % من قيمة الصادرات السلعية في نفس الفترة ، وقد اتضح أنه لم تحدث زيادة معنوية في قيمة الصادرات البترولية أو الزراعية أو الغذائية أو الغزل والنسيج أو الصادرات الصناعية خلال الفترة المشار إليها ، بينما زادت قيمة الصادرات من السلع المتنوعة والأخرى زيادة معنوية .

وتعتبر السوق الأوروبية أكبر سوق للسلع المصرية ، حيث تمثل نسبة الصادرات المصرية للسوق الأوروبية نحو ٣٥,٧ % من قيمة الصادرات السلعية خلال الفترة من ١٩٩٢ ــ ١٩٩٨ ، يليها سوق الولايات المتحدة الأمريكية وتمثل نسبة الصادرات المصرية لها حوالي ٢٦,٤ % من قيمة الصادرات السلعية ثم سوق البلاد الأفروأسيوية وتمثل حوالي ١٥,٢ % من قيمة الصادرات السلعية المصرية خلال نفس الفترة يليها السوق العربية وتمثل نحو ١٢,٣ % ، ثم أسواق البلاد الأوروبية الأخرى التي تمثل حوالي ٤,٧ % من قيمة الصادرات السلعية المصرية ، يليها أسواق روسيا ودول الكومنولث التي تمثل حوالي ٢,٢٠ % من قيمة الصادرات السلعية المصرية ، بينما تمثل أسواق البلاد الأخرى بالنسبة للسلع المصرية حوالي ٣,٥% من قيمة الصادرات السلعية المصرية . (جدول "١")

وتستوعب السوق المصرية أكبر نسبة من السلع الأوروبية ، حيث تمثل نسبة الواردات المصرية من الدول الأوروبية نحو ٣٨,٦ % من قيمة الواردات السلعية لجمهورية مصر العربية خلال الفترة من ١٩٩٢ ــ ١٩٩٨ ، يليها الواردات المصرية من الولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل قيمتها حوالي ٢١,٨ % من قيمة الواردات السلعية لجمهورية

---

(١) بيانات البنك المركزي المصري ، وزارة الاقتصاد

مصر العربية خلال نفس الفترة ، ثم الواردات المصرية من البلاد الأفروأسيوية وتمثل قيمتها نحو ١٤,٤ % من قيمة الواردات السلعية لجمهورية مصر العربية ، يليها الواردات المصرية من البلاد الأوروبية الأخرى التي تمثل قيمتها نحو ١٠,٥ % من قيمة الواردات السلعية لجمهورية مصر العربية ، بينما تمثل الواردات المصرية من البلاد العربية حوالي ٢,٩ % من قيمة الواردات السلعية لجمهورية مصر العربية ، ثم الواردات المصرية من روسيا ودول الكومنولث التي تمثل نحو ١,٧ % من قيمة الواردات السلعية لجمهورية مصر العربية خلال الفترة من جدول رقم (١) نسبة الصادرات لمناطق العالم المختلفة .

مناطق العالم	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
إجمالي الصادرات بالمليون دولار	٣٨٨٠	٣٧٢٥	٣٣٣٧	٤٩٥٧	٤٦٠٨	٤٣٤٥	٥١٢٨
٪							
السوق الأوروبية	٣٤,٥	٣٦,٨	٣٧,٥	٣٩,٤	٣٦,٧	٣٤,٢	٣٠,٥
البلاد الأوروبية الأخرى	٥,٢	٣,٣	٣	٣,٨	٥,٩	٥,٧	٥,٧
الولايات المتحدة الأوربية	١٥,٨	٢٠,٣	٢٣	٣١	٢٩,٦	٣٢,٧	٣٢,٧
البلاد العربية	١٣,١	١٣,٦	١٢,٧	٩,٨	١٠,٩	١١,٩	١٣,٩
البلاد الأفريقية الأسيوية	١٦,٢	١٨,٤	١٥,٣	١٣,١	١٥,١	١٣,٧	١٤,٦
روسيا والكومنولث	٨,٧	١	١,١٠	١,٤	١,٣	٠,٩	١,٣
استراليا	٠,١	–	–	–	–	٠,١	٠,١
البلاد الأخرى	٦,٣	٦,٤	٧,٢	١,٥	٠,٦	٠,٨	١,٣

المصدر : البنك المصري ، وزارة الاقتصاد

لكل ما سبق يمكن القول أن قيمة الواردات المصرية من السوق الأوروبية تفوق قيمة الصادرات خلال الفترة من ١٩٩٢ ــ ١٩٩٨ مما أدى إلى زيادة الفجوة في الميزان التجاري المصري بالنسبة للسوق الأوروبية من ١٩٦٠ مليون دولار عام ١٩٩٢ إلى ٥١٧١ مليون دولار عام ١٩٩٨ بمعدل زيادة سنوية تقدر بنحو ١٥,١ % ، كما زاد العجز في الميزان التجاري المصري بالنسبة للبلاد الأوروبية الأخرى من ١٠ مليون دولار عام ١٩٩٢ إلى ١٥٢٩ مليون دولار عام ١٩٩٨ بمعدل زيادة سنوية ١٦,٦ % خلال الفترة من ١٩٩٢ ــ ١٩٩٨ ، ولم تزد الفجوة في الميزان التجاري المصري بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية زيادة معنوية خلال نفس الفترة ، حيث بلغ العجز في الميزان التجاري المصري في عام ١٩٩٨ حوالي ١٦٩٣ مليون دولار ، وقد حقق الميزان التجاري المصري فائضا متناقصا من عام ١٩٩٢ حتى ١٩٩٧ بينما حقق عجزا في الميزان التجاري المصري بالنسبة للبلاد الأسيوإفريقية من ٥٧٥ مليون دولار عام ١٩٩٢ إلى ٢٢٣٨ مليون دولار عام ١٩٩٨ . (جدول "٢")

لذلك اتجهت السياسة الاقتصادية المصرية للاندماج في تكتلات اقتصادية مع الدول الإفريقية والعربية ، وتحاول عمل اتفاقيات شراكة مع السوق الأوروبية ودول شرق أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان وغيرها من الدول لتنمية الصادرات المصرية وتنشيط التجارة البينية بينها وبين جميع الدول في حدود اتفاقية التجارة الدولية والتى لن تؤتي ثمارها إلا بعد عام ٢٠٠٠م .

العقبات التي تواجه الصادرات المصرية

لم تزد الصادرات المصرية كما كان متوقعا ، ويرجع ذلك إلى وجود عوائق خارجية خاصة بالبيئة الدولية للمنافسة وأساليب الحماية التى تتبعها الدول المتقدمة من خلال اتفاقيات التجارة الدولية ، وعوائق داخلية تتمثل في البيروقراطية والإجراءات الإدارية أمام الاستثمارات وعدم القدرة على حل المنازعات وتنفيذ العقود وهي الأمور التى تسببت رغم تحرير التجارة في عدم زيادة الصادرات بالشكل المطلوب ، كما أن زيادة الصادرات ليس أمرا سهلا لأن التصدير يتطلب وقتا لعمل قاعدة من الإنتاج الجيد والتسويق الجيد ، بينما الزيادة السريعة في التصدير يمكن أن تتحقق من خلال نمو قطاع السياحة وهو ما يؤدي إلى زيادة الصادرات الخدمية .

جدول رقم (٢) الميزان التجاري بالنسبة لمناطق العالم المختلفة .

الميزان التجارى	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
إجمالى الصادرات بالمليون دولار	(٦١٧٤)	(٧٠٠٣)	(٧٣١٠)	(٧٨٥٤)	(٩٤٩٨)	(١٠٢٢٠)	(١١٧٧١)
السوق الأوربية	(١٩٦٠)	(٢٥٠٩)	(٢٠٣٦)	(٣١٠٨)	(٤٠٦٤)	(٤٥٦٢)	(٥١٧١)
البلاد الاوربية الأخرى	(١٠)	(١٣٦٢)	(٨٩٥)	(٧١٠)	(٩٦٠)	(١١٠٤)	(١٥٢٩)
الولايات المتحدة الأمريكية	(٥٠٦)	(١٣٣٣)	(١٠٧٨)	(٢٧٥٤)	(٢٥٤٠)	(١٩١٦)	(١٦٩٣)
البلاد العربية	٢٢٩	٣٠٧	٢٣٥	١٧٩	٨٢	٤٦	(٢٠)
البلاد الأفريقية الأسيوية	(٥٧٥)	(٨٤٠)	(١٠٧٧)	(٨٤٠)	(١٣٥٧)	(١٧٣٥)	(٢٢٣٨)
روسيا وبلاد الكومنولث	١٢٨	(٥٦)	(٢١١)	(١١٨)	(١٦٨)	(٢٠٤)	(٣١٤)
استراليا	(٣٢٩)	(١٩٣)	(١٥٦)	(٦٧)	(١٠٢)	(١٦٠)	(١٦٢)
البلاد الأخرى	(٣)	(١١١٧)	(١٠٩٢)	(٤٣٦)	(٣٨٩)	(٥٨٥)	(٦٤٤)

المصدر : البنك المركزى المصرى ، وزارة الاقتصاد.

١ــ العقبات الخارجية :

ظهرت تلك العقبات بوضوح في مؤتمر سياتل المنعقد في ديسمبر ١٩٩٩ للعمل على تطوير اتفاقية التجارة الدولية ، فقد ظهرت في المؤتمر الخلل الأساسي للمنظمة في افتقاد آلية للحوار والتفاوض الكفء بين ١٢٥ دولة ، ولا بد من إيجاد هذه الآلية دون المساس بالإطار الديموقراطي لعمل المنظمة في أن يكون لكل دولة صوت واحد عند إتخاذ القرار ، فلن يتقبل العالم بأن تكون هناك مجموعة صغيرة من الدول تتفق فيما بينها وليس أمام الدول الأخرى سوى التوقيع ، حيث كان التفاوض بين ٢٢ دولة في الحجرة الخضراء من الدول الصناعية المتقدمة وخمس دول نامية هي مصر وجنوب إفريقيا والهند والبرازيل والأرجنتين ، ولم تكن الدول الأخرى على دراية بما يحدث في حجرة المفاوضات المغلقة ، مما أدى إلى فشل مؤتمر سياتل الذي أظهر بوضوح حدوث فجوة بين مطالب كل من الولايات المتحدة والدول الأوربية والدول النامية وتنحصر العقبات الخارجية فيما يلي : ــ

١ــ استمرار الدول المتقدمة في تقديم الدعم لصادرتها ، فعلى الرغم من أن اتفاقية التجارة الدولية لن تقرر إلا تحريراً جزئياً لتجارة السلع الزراعية ، فإنه حتى التحرير الجزئي لم يكن محل التزام من الدول المتقدمة التى استمرت في وضع العراقيل أمام الصادرات الزراعية للدول النامية أو حتى الدول المتقدمة الأخرى ، مما يجعل صادراتها تنافسية ويحد من دخول صادرات الدول الأخرى إلى أسواقها .

٢ــ ربط تحرير التجارة بقضايا البيئة والعمال ، حيث تطالب الولايات المتحدة بهذا الربط لأنها تدرك أن أحد أهم العناصر التي تحقق للدول النامية قدرة عالية على المنافسة في مجال إنتاج السلع الزراعية والمنسوجات وحتى الخدمية هو انخفاض تكلفة عنصر العمل ، والولايات المتحدة تريد نزع هذا العنصر من الدول النامية من خلال فرض معايير دولية للتشغيل والأجور تلائم المصالح الأمريكية ولا علاقة لها بالظروف الاقتصادية والاجتماعية ، وهو ما حاولت الولايات المتحدة فرضه على مائدة مفاوضات منظمة التجارة العالمية في سياتل لكي تصبح قانوناً عالمياً تعاقب عليه الدول بفرض قيود على صادرتها إذا لم تتبعه ، ولكن الدول النامية ثارت إذ ترى أنه نوع جديد من القيود الحمائية التى تتبعها الدول المتقدمة أمام صادرات الدول النامية ، وأن الربط سوف يؤدي إلى تقليل صادرات الدول النامية ومن ثم انكماش التجارة معها .

٣ــ عدم قيام الدول المتقدمة بتنفيذ التزاماتها في مجال تقديم التعويضات المالية للدول المستوردة للغذاء عن طريق المعونات الغذائية أو القروض الميسرة وفقاً للقرار الوزاري الصادر في دورة أوروجواي .

ومصر لا ترفض المطالب الخاصة بحماية البيئة ولكنها ترفض التوسع في استخدام معايير البيئة كعناصر تميز في نطاق التجارة العالمية ، وتطالب بتقديم المساعدات للدول النامية في مجال البيئة بسبب الارتفاع الكبير لتكاليفها ، وبالنسبة لمعايير العمل فقد أكد المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية اختصاص منظمة العمل الدولية بمعايير العمل ، والواقع أن تشغيل الأطفال في الدول النامية يرتبط بمشكلة الفقر الذي ينخفض تدريجيا مع تقدم جهود التنمية .

٢ــ العقبات الداخلية :

وتنحصر في المشكلات التالية :ــ

١ــ مشكلات تتعلق بكمية ونوعية الإنتاج حيث أن الإنتاج لا يخضع للبحوث والتطوير كما هو الحال في البلاد المتقدمة ، ولذلك فالقدرة التنافسية ضعيفة ، وتحتاج نوعية الإنتاج المصري إلى ثورة تكنولوجية حتى تنافس مثيلتها في الخارج .

٢ــ حجم الشركات المصرية لا يزال صغيرا وهو ما لا يمكنها من المنافسة على مستوى مرتفع ، كما أن الشركات المصرية تعتمد على استيراد التكنولوجيا والمهم هو توافر القدرة على استيعاب تلك التكنولوجيا وتفهمها ولا يزال هذا الجهد ضعيف من جانب الشركات المصرية .

٣ــ ارتفاع التكاليف التصديرية خاصة فيما يتعلق بتكلفة النقل الجوي والنقل البحري وأعباء الفحص .

٤ــ عدم تخصيص أماكن لحفظ المنتجات سريعة التلف في الموانئ البحرية والمطارات الجوية.

٥ــ يتجه المنتجون لتصدير الفائض من الإنتاج دون أن يكون الإنتاج للتصدير أي الاهتمام بالجودة وفقا لأذواق المستهلكين في الخارج وليس في الداخل .

٦ــ انخفاض إنتاجية العامل وزيادة الفاقد التسويقي .

٧ــ مشكلة التمويل وتتركز أساسا في ارتفاع سعر الفائدة على قروض التصدير والتي وصلت إلى ١٤ % .

٨ــ مشكلة التسويق وتتركز في افتقار المعلومات عن تصدير ومواصفات السلعة وأفضل الأسواق الخارجية لها .

٩ــ عدم وجود حوافز للمصدرين مثل الإعفاءات الضريبية والجوائز التي تقدم للمصدر إذا زاد تصديره عن كمية معينة وهي موجودة في بلاد كثيرة في العالم .

١٠ــ عدم وجود خبرة وتدريب لخلق كوادر للتصدير .

١١ــ قلة الصادرات وزيادة الواردات والتي كان من ضمن أسبابها أن السوق المصرية تغيرت ملامحه تغيرا كبيرا ، لأن هناك سوق محلية تستطيع أن تستوعب كل شئ فانتشارها الجغرافي واسع وتجمعاتها السكانية كبيرة وسلوكياتها قد تغيرت ، فقد تغيرت

الأذواق الريفية إلى أذواق حضارية ، وتطورت الأنماط الأسرية من أسرة ممتدة إلى أسرة صغيرة مستقلة ، بالإضافة إلى قوة شرائية ضخمة ضخت في السوق المصري من روافد مثل العاملين في الخارج والدروس الخصوصية ، وانتشرت في شرائح استهلاكية متعددة ، والمشكلة كيف يمكن عمل ضوابط لهذا السوق ، فتحرر السوق أدى إلى زيادة الواردات وقلة الصادرات .

وقد صدر مؤخرا تخفيض سعر الفائدة للمصدرين من ١٤ % إلى ١٠ % ، وتم إعطاء المصدرين حوافز أخرى منها إلاعفاء من ضريبة الأرباح التجارية والإعفاء من الرسوم والدمغات إذا قام بتصدير كمية معينة ، كما اتجهت السياسة المصرية إلى الاندماج في تكتلات اقتصادية وعمل اتفاقيات مشاركة مع الولايات المتحدة الأمريكية والسوق الأوروبية المشتركة وبعض الدول الغربية لإنشاء مناطق التجارة الحرة لتشجيع الصادرات المصرية ، وجاري عقد اتفاقيات مشاركة مع دول شرق أوروبا وبعض الدول العربية ، وقد اتخذت مصر عدة قرارات بهدف تنمية الصادرات إلى دول الكوميسا ومنها تخفيض نولون الشحن الجوي .

وتتجه السياسة الزراعية لتشجيع القطاع الخاص للتوسع في زراعة المحاصيل التصديرية ذات الميزة التنافسية في الأسواق العالمية والتوسع في الزراعة العضوية دون استخدام مبيدات وأسمدة كيماوية في المناطق الزراعية المستصلحة ، وإقامة موانئ مجهزة لحفظ السلع الزراعية في مطارات قريبة منها ، كما تتجه السياسة إلى دعم وتوسع مجال بحوث الهندسة الوراثية والبيوتكنولوجية لإنتاج أصناف وسلالات محاصيل قصيرة العمر عالية الإنتاجية ذات احتياجات مائية أقل وتمتاز بتحمل الحرارة والجفاف ونسب أعلى من الملوحة بالإضافة إلى قدرتها على مقاومة الآفات وتطوير برامج الإرشاد الزراعي لنقل التكنولوجيا الحديثة في الأراضي القديمة والجديدة .

التغلب على العقبات التى تواجه الصادرات المصرية

لتفعيل استراتيجية تنمية الصادرات وتحقيق القدرة على المنافسة يمكن اتخاذ الإجراءات التالية : ــ

١ــ إجراء تطوير مؤسسي عن طريق حل للمشكلات التى تواجه المؤسسات التصديرية مثل اتحاد المصدرين والغرف التجارية بإصدار قانون للمصدرين ينظم نشاطهم .

٢ــ إقامة شركات تسويق متخصصة .

٣ــ التوسع في الشراكة والتجمعات الاقتصادية في العالم لإيجاد قنوات للصادرات المصرية والنفاذ إلى الأسواق الخارجية .

٤ــ المعاملة التفضيلية للمصدرين لتخفيف الأعباء الضريبية على السلع التصديرية .

٥ــ تسهيل إجراءات التصدير في الموانئ والمنافذ الجمركية وتوحيد الجهات الرقابية .

٦ــ تطوير إدارة الإنتاج لتحسين الجودة وتخفيض الأسعار حتى يكون قادرا على المنافسة في الأسواق الدولية .

٧ــ العمل على أن تقف مصر بالتضامن مع الدول النامية في عدم ربط تحرير التجارة الدولية بقضايا البيئة والعمال في مجال إنتاج السلع الزراعية والصناعية والخدمية ، لأن الدول النامية تملك قدرات تنافسية أعلى من الدول الصناعية المتقدمة في مجال إنتاج السلع الزراعية والمنسوجات بسبب إنخفاض تكلفة عنصر العمل في الدول النامية ، حيث أن إنتاج كل منهما يتم من خلال أساليب كثيفة العمل ، فضلا عن أن قطاع الزراعة والمنسوجات أعلى في كثافة استخدامها للعمل بالمقارنة مع قطاعي الصناعة والتجارة ، والولايات المتحدة تريد نزع هذه الميزة من الدول النامية .

٨ــ التدرج في النمو الصناعي التصديري بحيث يبدأ بالصناعات ذات الكثافة العمالية العالية لتكون لمصر ميزة تنافسية أعلى من الدول الصناعية الأخرى مثل صناعة المنسوجات وصناعة تحويل المواد الخام النباتية والصناعات التصديرية والصناعات الغذائية والمنتجات الخشبية ومواد البناء ثم ترتفع نوعية المنتجات التصديرية إلى الصناعات الكيماوية والصناعات الميكانيكية ثم ترتفع إلى الصناعات الميكانيكية الراقية وأخيرا الصناعات ذات التكنولوجيا الكثيفة .

ويرى الباحث أنه يجب أن يرتبط الإصلاح الاقتصادي بإصلاح اجتماعي وإداري وإصلاح سياسي ، لأن مثلث النمو يرتكز أحد أضلاعه على النمو الاقتصادي والضلع الآخر على النمو الاجتماعي والضلع الثالث على النمو السياسي ، ولا يمكن أن تحدث تنمية متواصلة إلا بنمو متوازن للأضلاع الثلاثة للمثلث ، حيث إن ما حدث لدول جنوب شرق آسيا هو نمو اقتصادي دون أن يصاحبه نمو سياسي وإداري واجتماعي مما أدى إلى ظهور المشكلة النقدية الكبيرة الناتجة عن الفساد الإداري والتي هزت اقتصاد تلك الدول .